



فلاحة التعليم العالي والبحث العلمي

بيان هام

يم وزارة التعليم العالي والبحث العلمي أن تفيد كل المعينين والمتابعين للشأن الجامعي بما يلي :

I- تبني رئاسة الحكومة لمشروع إصلاح النظام الأساسي للجامعيين

بعد مصادقة كل الأطراف الأكادémie والنقابة على هيكلته وخطوته العريضة سلم وزير التعليم العالي والبحث العلمي نسخة من مشروع النظام الأساسي الجديد إلى رئيس الحكومة يوم الخميس 13 جوان 2019.

وبعد الاطلاع على محتواه، ثمن السيد رئيس الحكومة التغييرات الهيكلية التي يشملها هذا المشروع من حيث الرتب العلمية الجديدة، وأحداث درجات للارتفاع، وشبكات التقييم التي تمت صياغتها للاتداب والتدرج والتي ترتفع إلى المعايير الدولية من حيث اعتبار تبوء مهام الأستاذ الجامعي، وأضفاء الشفافية والموضوعية على التقييم وإجراءات الارتفاع المهني، والمزيد من التحفيز على الإنتاج العلمي والتجدد البيداغوجي والانخراط في الحياة الجامعية طيلة المسار المهني. إذ تعتبر هذه النقاط من ابرز النقائص للنظام الأساسي الحالي.

كما ثمن السيد رئيس الحكومة المنح التشاركي الذي تم تبنيه لصياغة هذا المشروع الذي يعتبر توجهاً لمسار إصلاحي جماعي أطلق في أواخر 2016 صلب اللجان الوطنية لتفعيل الإصلاح الجامعي. وتمت المصادقة على توجهاته العامة خلال المؤتمر الوطني لتفعيل إصلاح التعليم العالي والبحث العلمي في ديسمبر 2017. وواصلت الوزارة بعد ذلك العمل على تفاصيله بالتشاور مع كل الفاعلين في الوسط الجامعي من هيئات بيداغوجية ونقابات على خلال سنتي 2018 و2019.

هذا وتعهدت رئاسة الحكومة بالسعى إلى التسرع في إصدار هذا المشروع الإصلاحي الهام وذلك بأحداث لجنة حكومية متعددة الأطراف.

كما أكدت أنها ستسعى، رغم الأزمة الحادة التي تمر بها المالية العمومية، إلى دراسة الاعتكاسات المالية الممكنة لهذا المشروع نظراً لبعده الإصلاحي والأكاديمي الهام واعتباراً لضرورة تحفيز الجامعيين على كل المستويات.

ويعتبر هذا التبني والتثمين والالتزام من أعلى هرم السلطة التنفيذية مكملاً ثميناً للجامعيين من حيث الضمانات السياسية والقانونية والأجال والاعتكاسات المالية.

II- تقدم المفاوضات مع نقابة "إجابة"

كما يهم وزارة التعليم العالي والبحث العلمي أن تغدو الرأي العام وكل المعنيين والمتابعين للشأن الجامعي بما آلت إليه المفاوضات مع نقابة "إجابة" وبالخصوص بمقترنات الوزارة الاستثنائية للوصول إلى حل توافق يمكن من إنتهاء السنة الجامعية في آجال مقبولة والحفاظ على مصلحة الطلبة والأساتذة وكل الفاعلين في الجامعة التونسية.

بعد انعقاد أربعة جلسات تفاوضية مطولة مع ممثل نقابة إجابة (8 جوان و10 جوان و12 جوان و14 جوان 2019) وتقدم مقتراحات دقيقة من طرف الوزارة للانتهاء من تفعيل اتفاق 7 جوان 2018 في أقرب الآجال وكل الضمانات، تم تحديد منهجية العمل والنقط المعنية بالتفاوض وخطوة طريق بتواريخ مفصلة.

وهذه أهم مقتراحات الوزارة:

- تحديد النصوص القانونية الضرورية لإصدار الإطار القانوني الكامل المتعلق بالنظام الأساسي الجديد : نص متعلق بيكلته (الراتب، الدرجات، شبكة التقييم، معاير الارتفاع، إلخ)، ونص متعلق بالانتقال من النظام الأساسي الحالي إلى النظام الأساسي الجديد (تطابق الرتب والدرجات)، ونص متعلق بالانعكاسات المالية.

بإحداث لجنة وزارية ثلاثية، بمباشرة رئاسة الحكومة، تتمثل فيها كل الأطراف المعنية (وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، وزارة المالية ووزارة الوظيفة العمومية وتحديث الإدارة والسياسات العمومية) حتى يتتسنى إصدار النصوص القانونية في آجال سريعة واستثنائية.

جدولة مفصلة وتواريخ دقيقة لكل مرحلة مع التزام وزارة التعليم العالي والبحث العلمي بالانتهاء من صياغة كل مشاريع النصوص المذكورة أعلاه قبل موعد شهر أوت 2019 على أن تصدر هذه النصوص بالرائد الرسمي للجمهورية التونسية قبل موعد شهر ديسمبر 2019.

إجراءات جديدة بخصوص نقاط عالقة ضمن النظام الأساسي تتمثل أساساً في إضفاء أكثر مرونة على نظام الترقية، تشجيعات خاصة بالمساعدين الحاملين لشهادة الدكتوراه، وتخفيضات اضافية تخص المساعدين الذين انقطعوا عن البحث أو الذين لا زالوا في طور إنجاز أطروحة الدكتوراه.

هذا وتأكيد الوزارة أنها قدمت كل الضمانات الممكنة على المستوى الحكومي والقانوني والإداري للتسرع في تفعيل اتفاق 7 جوان 2018 مع تقديم مقتراحات وامتيازات جديدة بخصوص نقاط عالقة صلب مشروع قانون النظام الأساسي والتعهد على أعلى مستوى بخصوص انعكاساته المالية. وانه لا يمكن في كل الحالات ربط إنتهاء التحرك النقابي وختم السنة الجامعية في الأيام القليلة المقبلة بتصور نصوص قانونية في الرائد الرسمي وهو أمر يتطلب بضعة أشهر رغم كل الإجراءات الاستثنائية التي سبق بيانها.

وتدعو الوزارة في الختام كل الأساتذة الغيورين على الجامعة العمومية إلى إعلاء مصلحة الطلبة والتحلي بروح عالية للمسؤولية حفاظا على مكانتهم المتميزة في المجتمع ولدى الرأي العام.

تونس، في 15 جوان 2019

